

معوقات المعرفة العلمية في العلوم الاجتماعية

"عرض تحليل ونقد"

أ. حسين منصر

معهد دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي

جامعة مرمره - تركيا

البريد الإلكتروني: Menaceur05@gmail.com

ملخص:

إن تجاوز الأزمة التي تعترض البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية وبخاصة في العلوم الاجتماعية التي تبحث في الخصوصيات لتبيين المغاير والتمايز والمشارك والمنظم في الثقافات وبين الجماعات يستلزم القيام بعملية نقدية واسعة للإرث العلمي الاجتماعي على المستويين التاريخي والمعرفي لاستجلاء الظروف المنتجة فيه ووضعيتها منتجيه وكيفية تداوله وترويجه وارتشائه لإنتاجيات المفكرين ومحاولة معاينته حتى لا يكون في خدمة طرف أو مصلحة معينة ولن يتم ذلك إلا عند تجاوز عدد من العوائق الناتجة عن ممارسيه والتي تتجلى في شكل معرفة اجتماعية، وتأتي هذه المداخلة لبيان هذه العوائق التي هي جزء من الأزمة التي عاها و يعانيتها مجال التنظير في ميدان العلوم الاجتماعية. **الكلمات المفتاحية:** المعرفة ، البحث العلمي ، المعرفة الاجتماعية ، عوائق ، الإرث العلمي.

Scientific knowledge obstacles in the social sciences

"display, analysis and criticism."

Abstract :

Overcoming the crisis ,that faces the scientific research in the humanities and social sciences, specially in the social sciences that are looking for particularities to show the variant , the differential ,the common and the systematic in cultures and between groups, entails a wide critique process to the social inherited knowledge in a historical and cognitive levels to elucidate the produced conditions , the producers status , how to promote thinkers yields and attempt to preview it in order not to be at the service of one side or for a particular interest; that will be done only by surpassing many obstacles resulting from research practitioners, which are reflected in the form of social knowledge, wherefore this intervention comes to identify those obstacles that are part of the crisis that suffered from and still the theorising field of in the domain of social sciences.

Keywords: scientific research, knowledge, the social knowledge, obstacles

مقدمة:

إن تجاوز الأزمة التي تعترض البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، يستلزم أولاً الاعتراف والإقرار بوجود هذه الأزمة خصوصاً في العلوم الاجتماعية التي تبحث في الخصوصيات لتبيين المغاير والتمايز والمشارك والمنظم في الثقافات وبين الجماعات ، ثم القيام بعملية نقدية واسعة للإرث العلمي الاجتماعي على المستويين التاريخي والمعرفي لاستجلاء الظروف المنتجة فيه ووضعها منتجيه وكيفية تداوله وترويجه وارتشائه لإنتاجيات المفكرين ومحاولة معاينته حتى لا يكون في خدمة طرف أو مصلحة معينة ولن يتم ذلك إلا عند تجاوز عدد من العوائق الناتجة عن ممارسيه والتي تتجلى في شكل معرفة اجتماعية ومن بين هذه العوائق نذكر :

1- المعرفة تحت الطلب :

إن الحاجة إلى المعرفة تفترض عموماً معرفة عند الطلب ولطلب ومعرفة تحت الأوامر ، وتخضع لحاجات ومقتضيات ومستلزمات معينة تستهدف معرفة الآخر وهذا الشكل من صناعة أو بناء معرفية مشترطة لا يمكن أن يؤدي إلا للتشويه وفي نهاية الأمر إلى محاذاة المعرفة ، لأن مصالح العلم ليست بالضرورة مصالح السلطة ، لأن الحاجة المفرطة والمزيدية للمعرفة حول موضوع معين تؤدي إلى معرفة مشبوهة ومنقوصة لأن كل معرفة مرتبطة بطلب إيديولوجي سياسي أو مصاغة في السياق يتناها النسيان و الغفو و الإخفاء .

المعرفة المشترطة المعرفة تحت الأوامر والطلب تتولد عنها القوالب الجاهزة والأفكار المسبقة والأساطير وبعض الترهات التي تؤخذ وكأنها حقائق علمية وتتحت من خلالها افتراضات واعتراضات الإيديولوجية الرسمية .

ولا يكفي هنا لمس أو تشخيص جانب من السلطة أو مساحتها على الدراسات الاجتماعية وإنما المطلوب هو التطرق للظروف الاجتماعية لإنتاجها . ومنتجها وللمراكز والمواقع التي يحتلونها في الحقل الفكري ولمساراتهم الاجتماعية والمهنية وبعبارة أخرى القيام بعلم اجتماع ظروف إنتاج خطاب حول المجتمعات ، إن عملاً كهذا يتطلب القيام بعملية هدم وتفكيك لهذه المعرفة المنتجة على مستويات عدة لأننا بتطورنا طورنا خطابات حول بلداننا ولم نطور خطابات حول ظروف وشروط إنتاج هذه المعرفة¹ وعليه فإن أي علم حتى ولو كان يتمتع بكل هيبة أو هالة علمية من خلال مقارباته أو من خلال الأدوات والمقاربات التي يوظفها ويستخدمها فهو غير بريء من أية محاولة استعمال لأن حاجات السلطة أو مقتضيات التنمية ، أو مصلحة الوطن أو ما يسمى بالمصلحة العامة تثير دوماً وباستمرار إشكالية العلمية وتحركها ، وحتى العلوم التي تبدو علاقاتها بعيدة أو متماسفة عن مصالح السلطة لم تغفل من ذلك لأن المعرفة " انتصار " ومنتجوها يسلكون كمنتصرين على الظلام ويفرضون على الآخر المعرفة التي يريدونها

أو يريدون أن يعرفها ، إن الحاجة الدائمة والمتزايدة لمعرفة مجتمعاتنا يمكن أن تثير معرفة تخضع لأوامر و طلبيات ، معرفة تشترطها حاجة النظم والسلط وبعبارة أخرى معرفة في ذاتها ولذاتها.

هذه المقاربة للعلم لم تكن خالية من الآثار الحصرية والتقليصية لأنه مهما كانت وضعية المنتجين في الحقل الفكري فإنهم يمتلكون ضمنه ويستجيبون لحاجة طلب المعرفة² . وعليه ألا يكون سابقا لأوانه القول بأن البحث حول المجتمعات العربية رهين أهداف وحاجات بالضرورة علمية ، بل هي استجابة لأهداف وحاجات سلطة معينة ، إن البحوث الاجتماعية ساهمت في ذلك ، فتخالفت مع الايديولوجية الرسمية لتضفي طابعا علميا على الممارسات العلمية بإيجاد مشروعية اجتماعية وعلمية للمشروع السياسي والأيديولوجي وقد تمثل في هذه الحالة العلوم الاجتماعية أداة من أدوات الهيمنة وتوكيد السلطة. ويمكن أن تلتقي خدمات رجال العلم بطموحات رجال السياسة لتجعل من هذه الطموحات السياسية موضوعا منفصلا³ .

إن العلم والبحث هما السلاح الأول الواجب استعماله لتعبيد الطريق الواجب السير عليه وتتجلى هنا محاولة التذليل بإسهام العلوم الاجتماعية في ترسيخ وتكريس السيطرة وإبقائها ، وهكذا يختلط الحقل العلمي بحقل الصراع من أجل البحث عن الشرعية بحصر الموضوع وبنائه وجعله مشكلة ، إن معرفة منتجة في ظل الظروف ووفقا لهذه الشروط تستقطب وتتبلور ، وتؤدي إلى تغيير المواضيع البحثية كلما أثرت مشكلات أو مواضيع ملاحظة أو قابلة للملاحظة . ولكن في كل الحالات أو في غالبيتها يتم ذلك في صلة وثيقة مع الممارسات السلطوية .

إن هذا الشكل من الملاحظة العلمية لا ينتج لحسابه الخاص أي لثرائه وخصوبته ، حتى وإن كان يعمل على شحذ أدواته البحثية بمقارنته لمواضيع ضمن سياق جديد فإنه لا يستفيد من ذلك ليتشكل بصفة مستقلة إن المعرفة المؤسسة حول مجتمعاتنا في ظل هذه المعطيات هي معارف مصابة بالعمى لأنها لا تقول ما لا تراه ، ما تخفيه و ما تراه لا تعتبره مهما بالنسبة للعلم.

وبإعادة توظيف المصطلحات والمفاهيم المفروضة من طرف الايديولوجية الرسمية أو المهنية دون الاستعانة بالنقد الابستمولوجي وإعادة تناولها وتعميمها بختم علمي ، فإننا نساهم في تغذية وتقوية الترسنة النظرية للعلم الرسمي مكرسين إن لم نقل مؤسسين بذلك سيرورة هيمنة السياسي على العلمي.

إن هذه المعرفة المؤسسة والمؤسسة يخشى أن تشكل باسم التنمية والقضاء على التخلف قالباً جاهزاً للباحثين ينضون تحته ليندرجوا وفق مستلزماتها ومقتضياتها

2- معرفة السيطرة:

ان المعرفة القائمة على السيطرة تفترض وجود من قبل معرفة مسيطرة حول موضوع مسيطر عليه أو يراد السيطرة عليه . بعبارة أخرى انجاز نظرية للسيطرة التي تسيطر عليها مصالح أو أطراف معينة . هذا يقتضي معرفة مسبقة تستهدف إقامة تنظيم جديد للمجتمع بصدد مراقبته حسب المعايير والمقاييس التي تسمح بوضع اليد على الأفراد والخيرات وقد لاحظنا مثل هذا الإجراء من الدراسات التي أنجزتها المصالح الاستعمارية وهي تستهدف خلخلة البنية الاجتماعية بدعوى المساهمة في إحداث التغيير الاجتماعي.⁴ إن إضفاء وظيفة السيطرة على المعرفة لا يعني فقط التحكم في المجال الجغرافي وإنما كذلك التحكم في العقول و الضمائر . إذن فمعرفة السيطرة تعني كذلك السيطرة بواسطة المعرفة بنحت مفاهيم ومصطلحات ومقولات تكون في خدمة السلطة أو تعمل على تبريرها وإضفاء شرعية عليها، مفاهيم في خدمة الإيديولوجية المهنية ولا يكون توظيفها إلا حصريا واختزاليا نظرا للعلاقة غير المتكافئة بين السلطة وأعاونها من جهة والمجتمع من جهة أخرى ، خاصة وان الحقل الذي تشتغل وتعمل فيه هذه المفاهيم هو حقل ينبغي السيطرة عليه بصفة مزدوجة ومضاعفة ، وهكذا تتجلى أو تظهر مفاهيم مسيطرة هي نفسها مسيطر عليها من خلال الأحكام المسبقة ، بمعنى أننا نجعل من الفاعل الباحث واعيا بذاته ووضعيته ليعمل بالتالي للاستجابة لانتظارات ومصالح ومطامع الجهة المسيطرة، أي أن المسيطر عليه يجب أن يشعر بهذه الوضعية حتى يثبت ويؤكد المسيطر وجوده.⁵

هذه الحالة نجدها مثلا في الدراسات التاريخية التي تتم وفق قراءات ومنظورات الجهة المسيطرة، إذن في حالة كهذه ما هو الدور الذي يمكن أن يكلف به منتج معرفة مسيطرة إن لم يكن سوى محاولة تبرير أو مأسسة علاقات اجتماعية جديدة علاقات مسيطر ومسيطر عليهم ينحدرون وفق مقاييسه ومعايير وقوانينه وسلم قيمه⁶

المعرفة التفريقية :

لا تعني سوى إنتاج معرفة للتقسيم وتشتيت المجتمع، أي تنمية وتطوير معرفة تشتغل على أساس التمايز والتضاد وإنكاء النعرات الخلاقية واللغوية خاصة وأن العلوم الاجتماعية لا تجد صعوبات جمة في إنتاج وترويج معرفة التقسيم معرفة لا تنظر سوى إلى الفرق والفويق متناسية ومهملة للعناصر الموجودة والمشاركة.⁷

وبممارسة هذه النظرة التفريقية للمجتمع ، فان المعرفة المترتبة لا يمكن أن تتعامل سوى مع مفاهيم مستنقاة من الترسانة النظرية للتفرقة ، إذن بمحاولة إيجاد إن لم خلق الاختلافات والتميزات والقدرات ، و الاستعدادات وتجاوز كل عوامل التعايش والتساكن ومختلف التبادلات والتواصلات وكل عوامل التقريب الأخرى ، بمعنى محاولة رؤية الواقع واقعا مشتنا ومتنافرا ومتناثرا بالجوء إلى خرائط اثوغرافية أو انتشارات قبلية . الهدف من هذه المعرفة هو إنكاء بذور الخلاف والاختلاف والتنوع ن بتقادي كل محاولة تقارب أو توحد، ولعل هذا يبدو جليا في بعض الانتاجات الجغرافية والتاريخية فكل محاولات مقابلة العرب

بالامازغ تؤدي إلى منطق التقسيم بالحديث عن الواقع الجغرافي وأساليب الحياة والكلام والتنظيم ، بمعنى تفادي التقسيم عندما يتم الحديث عن الخصوصيات والمظاهر المميزة وليس الأهم هو إيجاد الخلاف ورؤية فقط المغاير .

ان معرفة التفريق لا يمكن أن تنمو أو تتطور إلا في ظل البحث عن توابل التقسيم متجاهلة الروابط والتشابه وكل الإشكال المقربة منوهة فقط بالاختلاف مهما كان شكله ، هذه المعرفة لا يمكن أن تكون سوى تجزئية و مجزأة وتبعيضية⁸ .

إن هذه المعرفة التي تستكين فقط في البحث عن العوامل والعناصر المفرقة تؤدي منطقياً إلى تجاهل المجتمع موضوع التقسيم وباستعمالها للمصطلحات و المفاهيم التفريقية فإن هذه المعرفة لا يمكن بطبيعة الحال أن تتحدث عن التجانس أو التماسك على الأقل على العوامل التي يمكن أن تكون مصدراً للوحدة.

4- المعرفة المنتقصة:

وتتمثل في تبين الطابع البدائي والبسيط لمجتمعاتنا من خلال إنتاج معرفة مكرسة للحالة البدائية وترويجها واستدامتها هذه المعرفة لا يمكن أن تحقق إلا عندما نتبنى مقاربة مانوية تهدف إلى توحيش مجتمعاتنا بالجوء إلى التبرير العلمي من خلال القوالب والأفكار المسبقة بل الاستقاء من ترسانة المجتمعات البدائية ابتداء من دراسة الذهنيات والعقليات والحديث عن التخلف والتأخر باستعمال المنظار الاستغرابي لقراءة مجتمعاتنا⁹ ولعل منتجي معرفة الانتقاص يجدون في الأدبيات الاستعمارية وحتى العربية منها منفذاً للمحاجة كما هو الحال عند سوء استعمال مؤلفات بن خلدون بحيث يلجأ في أغلب الأحيان إلى تبرير أوضاعنا إلى القدرية أو إلى جوهر تكويننا إن لم نقل إلى فلسفة وجودنا ، وهكذا فلا يستطيع العربي أن يثور على وضعه المحتوم أو على الأقل على ثقلاً أو وطأ ما قدر له.

إن منطق الانتقاص لم يفلت منه أي ميدان بما في ذلك المقدس فمن خلال البحث تمحي الصفة المقدسة ، لأن المعرفة تقوم بتتحية الصفة القدسية للأشياء ، ولكون هذه الأشياء مواضيع بحثية فإنها قد تفقد من هيبتها وجلالها ليفسح المجال نهائياً للعقل الوضعي أو للعلموية الزائفة ومحاولة الانتقاص التي تحركها مفاهيم انتقاصية لا تنتج حد ذاتها سوى معرفة منقصة .

5- المعرفة المفككة :

تستلزم إنتاج معرفة حول البنية الاجتماعية للمجتمع ، وتنظيمه وتدرجاته واشتغاله ، الهدف منها هو التفكيك الهدم ثم إعادة البناء من خلال سيرورة التلاشي بواسطة التصادم والمصادمة ومقارنة مع النماذج المؤطرة الجديدة وهي النماذج التي تحاول دوماً إبراز وتبيين ما هو متجذر للتمكين من البرهنة على قدرة مجاوزته بحكم القدم والتقدم وبالتالي ضرورة الإسراع بتعويضه أو تغييره ، لأن مثل هذه المعرفة تستهدف إبراز عدم جدوى وفعالية البنى الاجتماعية التقليدية واثبات طابعها المتخلف و المتأخر والاركانكي واللاتاريخي فهي عبارة عن جهاز للمحافظة الاجتماعية يفلت من كل تطور أو تقدم أو تجديد.المعرفة

المفككة تحاول معرفة العناصر المؤثرة للحياة وللعالم الاجتماعي ولتنظيم الاجتماعي وبعبارة أخرى البحث عن الأسس والروابط التي تجعل من هذه الجماعة تبدو على هذا الشكل¹⁰

6- المعرفة المضمرة أو الانتقائية :

تتمثل في كيفية الإخفاء والاختفاء ، بمعنى إنتاج معرفة انتقائية باحتكار المعرفة حول المجتمع وتوجيهها حسب مصالح خاصة ورهانات معينة وفرضها على الآخرين ، وبخاصة فرضها على الأفراد و على المجتمع موضوع هذه المعرفة ، الذين يكتشفون أنفسهم من خلال المعرفة المنتجة من طرف الآخر حولهم ، ولكونها عاجزة عن إنتاج معرفة لذاتها نظرا لوضعيتها فإنها تصبح موضوعا لمعارف مختلفة سواء تعلق الأمر أو بحاضرها ، وباحتمارها للمعرفة حول الماضي وحول الحاضر ، فانها تسجل صيرورة المجتمع وفق مصالح معينة¹¹

إن المعرفة المضمرة تشتغل غالبا على مستوى الحادثة أو الحوادث التاريخية بإضفاء طابع معين عليها وتقديمها في شكل يجعل الفرد يرى نفسه في وضعية المسيطر عليه أو المستعمر المزمع ، تاريخه صنعه مستعمروه المختلفون مجتمع ماضوي دون ماض خاص ، وباشتغالها عن الوعي وحججها عديدة من ماضيها وتجريمها ، و إن لم نقل تجريمها فان هذه المعرفة تغذي النسيان وتخفي معرفة أخرى أو ما لا تقوله ولها طريقتها الخاصة في رؤية وقول حقائقها وصنع أحداثها ونكران وكبت كل ما لا يبرر شرعيتها ولا يخدم أهدافها فهي مرآة لا تعكس سوى الأشياء التي تشوهها ن لان هذه المعرفة قائمة كذلك على الوعي من خلال تهميش واستبعاد وإقصاء بعض الحقائق والبيدييات لان منتجها بحكم التفاوت الاجتماعي داخل المجتمع يعملون على إخفاء الحركية الخاصة للمجموعات .

الهوامش

¹ M.FOUCAULT: L ORDRE DU DISCOUR . GALLIMARD.PARIS.1971

² عبد القادر، الشخيلي. البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية. دار مجدلوي للنشر والتوزيع. الأردن. 2001

³ LE MAL DE VOIR : OUVERAGE COLLECTIFE .10-18 PARIS1976.

⁴ GERMAIN AYACHE : ETUDES D HISTOIR MAROCAINE.S.M.E.R. RABAT.1979.

⁵ P.BOURDIEU : HOMO ACADEMICUS.MINUIT.PARIS.1984.

⁶ M.FOUCAULT : LES MOTS ET LES CHOSES.GALLIMARD.1966.

⁷ عبد الفتاح، خضر. أزمة البحث العلمي في العالم العربي. ط3. المملكة العربية السعودية. 1992.

⁸ J C VATIN : L ALGERIE DES ANTHROPOLOGUES.MASPERO.PARIS.1975.

⁹ SAIT GÜRBÜZ , FARUK ŞAHİNSOSYAL .BİLİMLERDE NİTEL ARAŞTIRMA YÖNTEMLERİ İKİNCİ BASKI . 2015 (ANKARA) .TÜRKİYE

¹⁰ F.COLONNA : ECRITS DIDACTIQUES.ENAP.ALGER.1988.

¹¹ J.C. VATIN : OP.CIT